



## تطور الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)

تأليف: عبد الله بن مرعي القحطاني

الأهداف المرجوة من تأليفه  
وجزى الله المؤلف على جهده  
المبذول وباللله التوفيق.

منطقة الرياض للشؤون  
القانونية والجنائية.  
وختم مؤلفه بالوقائع  
الجرمية والأحكام الخاضعة  
للتمييز وإجراءاتها وآثار ذلك. ثم  
انتهى بالمراجع والفهارس، حيث  
اشتمل الكتاب على جزئين  
مجلدين يضم ٦٧٠ صفحة.  
نفع الله تعالى قارئه وحقق

الدعوى الجنائية هي وسيلة  
الدولة لإيقاع العقوبة على من  
يرتكب فعلاً من الأفعال الإجرامية  
شرعاً أو نظاماً. ولذا وضعت  
المحاكم واللجان المتخصصة، كما  
وضعت الإجراءات التي تحقق  
الأهداف من الدعاوى الجنائية.  
ومع مرور الزمن وبفضل التطور  
الذي مس الجوانب الاجتماعية  
والاقتصادية والإنمائية، فقد آن  
لذلك الإجراءات لمسايرة الحياة  
المعاصرة، وهذا ما جعل المؤلف  
في دراسته تتبع تلك الخطوات  
التي جاءت في التعريف  
بالقوانين والنظم والإجراءات  
الجنائية والتطور التاريخي لها  
وطبيعة الدعوى الجنائية  
وخصائصها وطرفيها والدعوى  
المدنية ومدى ارتباطها بالدعوى  
الجنائية واستعراض خطوات  
سلطات الاستدلالات من تحقيق  
ومحاكمة وإجراءات وحكم  
وطعن.

وقد بدأ المؤلف دراسته  
بإبراز جهود وزارة الداخلية في  
معالجة الحوادث الجنائية  
بصفته المستشار الخاص لأمير

## التباطؤ في تنفيذ الأحكام القضائية «دراسة تطبيقية»

تأليف: د. محمد بن صالح الثبيت

وقد جاء ذلك في وقت تراكت  
فيه القضايا وتعطل تنفيذ الأحكام  
برغم قوة النظام، حيث نجد  
الالتفاف على التنفيذ أو التنفيذ  
الناقص للأحكام، خاصة في قضايا  
الديون والمعاملات المالية. وقد قسم  
الباحث دراسته إلى خمسة فصول،  
اشتمل الفصل الأول على المقدمة  
وبيان المشكلة، وقدم استعراض  
للدراسات السابقة التي تناولت هذا

جاءت هذه الدراسة المهمة،  
لتكون عوناً لأصحاب القرار في  
وزارة العدل ووزارة الداخلية  
لإزالة المعوقات التي تؤدي إلى  
التباطؤ في تنفيذ الأحكام  
القضائية، فقد أبدع الدكتور  
محمد بن صالح الثبيت عندما  
حدد المشكلة وعرض الأسباب  
وقدم الحلول المناسبة لهذا  
الجانب الإجرائي المهم.



## تنفيذ أحكام المحكمين في المملكة العربية السعودية نظرة اصلاحية لتطوير الآلية

تأليف: د. فيصل بن منصور الفاضل

الكبيرة للاقتصاد، وقد احتوت الدراسة على موضوعات قيّمة، بدأها الفاضل بالإهداء إلى القيادات العدلية ومقدمة وعرض لأهمية البحث وأهدافه ثم قسم الموضوع إلى أربعة فصول: الفصل الأول: الجهة المختصة بتنفيذ أحكام التحكيم والفصل الثاني: تنفيذ أحكام التحكيم المحلية ومتطلباته، والفصل الثالث: تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وشروطه وملاءمته للشريعة الإسلامية، والفصل الرابع: أهم الاتفاقيات التحكيمية التي انضمت إليها المملكة.

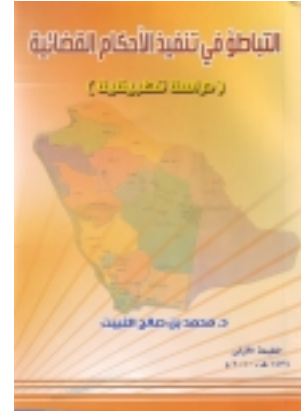
وأنهى بخاتمة تضمنت بعض التوصيات التي تخدم نجاح التنفيذ تبع ذلك الملاحق المشتملة على نظام التحكيم ولأحته التنفيذية واتفاقية نيويورك ١٩٠٨م المتعلقة بالتحكيم الأجنبي ثم قائمة المراجع باللغتين العربية والإنجليزية والمواقع الإلكترونية. نسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث المتميز والناجح وبالله التوفيق.

الوضع في المملكة، فيما يتعلق بجانب تنفيذ أحكام التحكيم المحلي والأجنبي وتظهر أهمية هذا الطرح في إبراز آلية تطبيق وتنفيذ الأحكام والجهات المختصة في تنفيذها والتطرق إلى أهم اتفاقيات التحكيم ومدى تفعيلها. حيث الأمر يحتاج إلى إنفاذ العقود وتنفيذ الأحكام وتعزيز الدور المطلوب خاصة ونحن في عصر التجارة العالمية والانفتاحية

يعتبر التحكيم أحد أهم الوسائل لحل النزاعات. كما يعد تنفيذ أحكام المحكمين من أهم المراحل التي يؤثر نجاحها في مدى كفاءة وفعالية نظام التحكيم في تحقيق أهدافه وهو بمثابة الركن الأساسي في منظومة التحكيم وفعاليتها.

فقد أجاد المؤلف في دراسته المقارنة في تسليط الضوء على

ما تم التوصل إليه إحصائياً باختبار الفرضيات التي صيغت لهذا الغرض ومن خلال التطبيقات القضائية، وفي الفصل الخامس أوضح خلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات، وختم بذكر المراجع والملاحق وتطرق فيها إلى ذكر عدد من كتب الفقه والقضاء والقانون والرسائل الجامعية والأنظمة والمجلات والصحف، ثم استعرض فهراس المحتويات والجداول والملاحق، نسأل الله أن يحقق بهذا العمل الفائدة المطلوبة لدى الجهات التنفيذية المختصة، وبالله التوفيق.



الموضوع، وفي الفصل الثاني تطرق إلى الإطار النظري (أدبيات البحث)، وفي الفصل الثالث بتفسير أسباب التباطؤ في تنفيذ الأحكام من واقع